الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

سلسلة

تعريف المنتجين المحليين

بالمملكة العربية السعودية

بالمعالجات التجارية

دليل استيفاء شكوى

مكافحة الإغراق

إعداد

وكالة المعالجات التجارية

(1442هـ / 2020م)

2

فهرس المحتويات

كلمة معالى المحافظ 2
مقدمة 4
مفاهيم أساسية 5
محتويات الشكوى 8
القسم الأول: بيانات أساسية 9
القسم الثاني: بيانات إثبات الإغراق 14
القسم الثالث: بيانات إثبات الضرر 19
القسم الرابع : العلاقة السببية 38
الخاتمـة 39

عزيزي المنتِج السعودي

تحية طيبة وبعد ،،،

تتشـــرف الهيئة العامة للتجارة الخارجية بتقديم هذا الدليل الاســـترشـــادي الذي يهدف إلى تقديم المســاعدة الفنية للمنتجين بالمملكة العربية الســعودية حول كيفية إعداد شــكوى مكافحة الإغراق وتوضــيح المعلومات والبيانات الأســاســية التي يجب أن يتضــمنها نموذج الشــكوى، وتعلمون أن المعالجات التجارية المنصــوص عليها بالإتفاقات الدولية بمنظمة التجارة العالمية تعتبر من أهم الوسائل الدولية لتقديم العون للمنتجين بالمملكة العربية السعودية الذين قد يواجهون أضرار مادية أو جســيمة تؤثر على صــناعتهم نتيجة تأثرهم بالواردات المغرقة أو المدعومة أو الزيادة الكبيرة في الواردات لمنتجات مماثلة، كما نعلم أيضــاً أن هذه الآليات تحتوي على متطلبات ونصــوص ضــرورية لفهم المنتجين الســعوديين لمنتجات مماثلة الذين لم تتكون لديهم الخبرة بعد في إســتخدام هذه الآليات للتقدم بالشكاوى وطلب فتح تحقيق لتطبيق رسوم مكافحة الإغراق ضد الواردات المسببة للضرر المادي بالصناعة.

وقد جاء هذا الدليل لشــرح إجراءات التقدم بشــكوى في حالة التعرض لحالة إغراق كما توضــح المعلومات والبيانات الأســاســية المطلوب تقديمها بنموذج الشــكوى، مما يســاعد في تقديم الشــكوى بالطريقة التي توضــح الحجج والدفوع الفنية والقانونية الصــحيحة التي تتطلبها مثل هذه التحقيقات المعقدة.

وأخيراً، تعرب الهيئة عن إستعدادها لمساعدة المنتجين بالمملكة العربية السعودية وتقديم العون والدعم والمشورة لإستيفاء تقديم شكوى تتوافق مع متطلبات القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والإتفاقات الدولية المنظمة لهذه الموضوعات، وذلك رغبة من الهيئة في استدامة الصناعة السعودية ومساعدتها في مواجهة الممارسات التجارية الضارة بالتجارة الدولية مما يعود بالفائدة على الاقتصاد السعودي بشكل عام إن شاء الله.

والله ولي التوفيق ،،،

محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية

عبدالرحمن بن أحمد الحربي

المقـــدمـة

يهدف هذا الدليل إلى تقديم المســـاعدة الفنية للمنتجين بالمملكة العربية الســـعودية حول كيفية إعداد شكوى مكافحة الإغراق وتوضيح المعلومات والبيانات الأساسية المطلوب تقديمها بنموذج الشكوى.

عند تقديم الشـكوى بشـكل نهائي وقبولها من الأمانة الفنية لمكافحة الممارسـات الضـارة بالتجارة الدولية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتولى الأمانة العمل عليها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثون يوم عمل من تاريخ يوم العمل التالي لقبول الشـــكوى، ويقوم مكتب الأمانة الفنية بدراســـة مدى دقة وكفاية الأدلة المقدمة بالشكوى لتحديد ما إذا كان هناك أدلة مبدئية موثقة وكافية تبرر البدء بالتحقيق و تدل على وجود حالة الإغراق والضـرر الذي تعاني منه الصـناعة المحلية نتيجة لزيادة الواردات المغرقة، ثم تقوم بإعداد تقرير مبدئي ترفعه إلى اللجنة الدائمة يتضـــمن توصـــياتها ببدء التحقيق أو رفض الشـــكوى وتخطر الأمانة الفنية الشـــاكي بقرار اللجنة الدائمة خلال ســـبعة أيام من تاريخ صدوره.

وتجدر الإشـــارة إلى أن التحقيق يتطلب المشـــاركة الإيجابية وتقديم البيانات الصـــحيحة من جانب المنتجين الذين يمثلون الصـــناعة المحلية الخليجية بما في ذلك الرد على قوائم الأســـئلة الخاصـــة بالصـــناعة المحلية وقبول زيارة التحقق الميدانية للتحقق من البيانات الواردة بالشـــكوى وقائمة الأسئلة عن الفترة المحددة بالتحقيق.

كما يجب على الصـــناعة المحلية الشـــاكية تقديم الأدلة المادية لجميع البيانات الواردة بنموذج الشـكوى ويتعين على الشـاكي/ الشـاكين تقديم أفضـل المعلومات المتاحة لديهم مدعمة بالأدلة الكافية لتأييد البيانات.

مفاهيم أساسية

سرية البيانات:

يكفل اتفاق مكافحة الإغراق والقانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلية الحفاظ على سرية هذه المعلومات التي يتم تقديمها من قبل الشاكي/ الشاكين أو الأطراف المعنية، حيث يحظر النظام على كل جهة أو شخص له علاقة بالتحقيق إفشاء هذه المعلومات بدون تصريح كتابي مسبق من مقدم المعلومات السرية. كما يجرم القانون (النظام) ولائحته التنفيذية إفشاء هذه المعلومات ويحدد عقوبات شديدة تصل إلى غرامة مالية قدرها 500.000 (خمسمائة ألف ريال سعودي) أو ما يعادلها من عملات الدول الأعضاء.

ويتعين تقديم الشكوى من نسختين نسخة سرية وأخرى غير سرية تحتوي على ملخص للبيانات السرية تكفي تفاصيلها لفهم جوهر المعلومات السرية المقدمة دون الإفصاح عن البيانات السرية.

ويتم الإحتفاظ بالنسخة غير السرية بالملف العام في الأمانة الفنية، ويكون الملف العام متاح لجميع الأطراف المعنية للإطلاع عليه، وحتى يتم التوصل إلى قرار نهائي خلال فترة التحقيق تتاح الفرصة أمام كل الأطراف المعنية للدفاع عن مصالحها.

الإغراق :

الإغراق هو تمييز في تسعير منتج ما، ويعد المنتج مغرقا عندما يتم إستيراده إلى أسواق دول مجلس التعاون بسعر يقل عن سعر بيعه في البلد المصدر.

سبب ممارسة الإغراق:

يلجأ بعض المنتجين / المصدرين بالدول الأجنبية لممارسة الإغراق لعدة أسباب منها:

1. التخلص من مخزون.
2. موسمية المنتج.
3. تمتع المنتج المحلي في البلد المصدر بوفرة أو بدعم في المواد الخام أو الطاقة.
4. تمتع المنتج المحلي في البلد المصدر نتيجة وجود حماية لسوقه تمكنه من تحقيق أرباح عالية.
5. تمتع المنتج المحلي بميزة اقتصاديات الإنتاج الكبير مما يقلل من تكلفته الثابتة.
6. تمتع المنتج المحلي بعمالة رخيصة.
7. التخلص من المنافسين في سوق المستورد والتحكم به.

الضرر:

يعني مفهوم الضرر، الضرر المادي أو التهديد بالضرر أو إعاقة إنشاء صناعة محلية.

ويتم تحديد الضرر من خلال دراسة المؤشرات الإقتصادية للصناعة المحلية الشاكية مثل: الأرباح، والإنتاج والمبيعات، والعمالة، والحصة السوقية، والعائد على الإستثمار، والتدفق النقدي، والنمو، والعوامل الموضوعية الأخرى، والتي تعكس الوضع الإقتصادي للصناعة المحلية، كما يجب أن يكون الضرر نتيجة الواردات المغرقة ليتم فرض رسوم مكافحة الإغراق عليها، وسيقوم مكتب الأمانة الفنية بدارسة الزيادة المطلقة والنسبية للواردات وزيادة حصتها السوقية وأسعار الصناعة المحلية وفقدان المبيعات أو غيرها من العوامل التي تشير إلى أن الواردات المغرقة أثرت سلباً على الصناعة المحلية وألحقت ضرراً بها.

سلطة التحقيق:

بعد الانتهاء من وضـــع الشـــكوى بشـــكلها النهائي يتم تقديمها إلى مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارســـات الضـــارة في التجارة الدولية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وســـوف تقدم الإدارة المعنية بالهيئة المعونة ومســـاعدة المنتجين بالمملكة العربية الســـعودية والمشـــاركة بالتأكد من استيفاء بيانات الشكوى قبل تقديمها لمكتب الأمانة الفنية.

ملاحظات عامة:

- يتم تقديم الشكوى على الأوراق الرسمية المستخدمة للشركة الشاكية وفقا للنموذج المعد من مكتب الأمانة الفنية.
- يتم إستيفاء البيانات المدرجة بجميع أقسام الشكوى.
- يتم دعم بيانات الشكوى بما يؤيدها من مستندات.

محتويات الشكوى

القسم الأول

يتضمن معلومات عامة عن مقدم الشكوى، والمنتج المستورد (المنتج المعني)، والمنتج المشابه، والمنتجين والمصدرين الأجانب المعروفين، والمستوردين الخليجيين المعروفين، والمنتجين الخليجيين ونسبة تمثيل الصناعة.

القسم الثاني

يشمل بيانات عن الإغراق وحساب القيمة العادية وسعر التصدير والمقارنة السعرية وهامش الإغراق.

القسم الثالث

تقييم الضرر متضمناً تحليل لمؤشرات الشاكي/ الشاكين (الصناعة المحلية) مثل الإنتاج، والطاقة الإنتاجية واستغلال الطاقة الخاصة بالصناعة المحلية والمبيعات والحصة السوقية والمخزون والعمالة والإنتاجية والأجور والربحية ومعدل العائد على الاستثمار والتدفق النقدي والقدرة على زيادة رأس المال والقدرة على النمو.

القسم الرابع

يشمل بحث العلاقة السببية بين الواردات المغرقة والضرر الواقع على الصناعة المحلية.

القسم الأول: بيانات أساسية

1-1 شخصية مقدم الشكوى:

1. تقوم الشركة الشاكية بإستيفاء البيانات التالية: أسم الشركة، الكيان القانوني، رقم السجل التجاري، تاريخ إنشاء الشركة، تاريخ بداية الإنتاج، مكان الإنتاج، رأسمال الشركة رقم الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني، الموقع الإلكتروني.
2. بيانات عن حصص الملكية بالشركة: أسماء المساهمين، عناوينهم، نسب الملكية، طبيعة النشاط، الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني، الموقع الإلكتروني، مع إرفاق نسخة من عقد تأسيس الشركة.
3. بيانات عن أنشطة الشركة: المنتجات الرئيسية التي تنتجها الشركة والأنشطة الثانوية التي تقوم بها الشركة مع ارفاق نسخة من رخصة مزاولة النشاط.
4. بيانات مسئولي المتابعة للتعامل مع سلطة التحقيق خلال التحقيق: الأسم، الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني.

2-1 المنتج المستورد (المنتج المعني) محل الشكوى والمنتج الخليجي المشابه:

المنتج المستورد (المنتج المعني) محل الشكوى: هو المنتج المستورد إلى السوق الخليجي والمتسبب في الضرر للصناعة المحلية.

المنتج الخليجي المشابه: هو المنتج الذي تنتجه الصناعة المحلية الشاكية المشابه للمنتج المعني المستورد في كافة النواحي النواحي لوجود خصائص قريبة الشبه بالمنتج المعني، ويتم

تقديم وصفاً دقيقاً للمنتج المشابه لإمكانية عقد مقارنة بين المنتج المشابه والمنتج المعني للتأكد من مدى تطابق أو تشابه المنتجين.

ومن الجدير بالذكر أن وصف المنتج بعناية يؤدي إلى تحديد المنتج المعني بصورة جيدة، مما يساعد مكتب الأمانة الفنية في تحديد نطاق التحقيق وعقد مقارنة بين المنتج المشـــابه والمنتج المعنى للتأكد من مدى تطابق أو تشابه المنتجين وتشمل المقارنة العناصر التالية:

- اسم المنتج باللغة العربية (كما هو محدد فى التعريفة الجمركية).
- اسم المنتج باللغة الانجليزية (كما هو محدد فى التعريفة الجمركية).
- الخصائص الفنية.
- الاستخدامات النهائية.
- رمز النظام المنسق (HS) عند التصدير.
- ملخص عن مراحل عملية الإنتاج والمواد الخام المستخدمة.
- قنوات التوزيع.
- التوقيتات الزمنية السنوية التى تنشط فيها عملية الإنتاج والبيع.
- وحدة قياس المنتج.
- أخرى.

وفي حالة وجود أنواع مختلفة للمنتج المعني يرجى تحديد ما إذا كان التحقيق يشـــمل كافة الأنواع، كما يجري تحديد كيف يتم معاملة الأنواع المختلفة على أنها منتج واحد.

مقارنة المنتج المعني والمنتج المشابه:

لا بد أن يتوصـل الشـاكي من خلال المقارنة بين المنتج المعني المدعى بإغراقه والذي يتم إسـتيراده إلى دول مجلس التعاون والمنتج المحلي المشابه إلى تطابق أو تشابه المنتجان.

الدول المعنية:

يتم تحديد الدول المعنية المصدرة للمنتج المعنى بأسعار مغرقة وتحديد أسماء المنتجين والمصدرين وإن أمكن تحديد العناوين والهاتف والفاكس داخل تلك البلدان.

المستوردين داخل دول مجلس التعاون:

يتم تحديد أسماء المستوردين داخل دول مجلس التعاون وإن أمكن تحديد العناوين والهاتف والفاكس.

نسبة تمثيل الصناعة الخليجية:

طبقاً لأحكام المادة 4 – 1 من إتفاق مكافحة الإغراق فإنه يقصد بتعبير " الصناعة المحلية " منتجو المنتجات المشابهة الذين يشكل حجم انتاجهم من تلك المنتجات نسبة كبيرة من مجموع الإنتاج المحلي.

لابد أن يتم إدراج حجم الإنتاج **الفعلي** وقيمته لكافة المنتجين المحليين الخليجيين مع إرفاق المستندات الدالة على ذلك، وأيضاً إدراج نسبة إنتاج كل شركة إلى إجمالي إنتاج السوق الخليجي بالكامل وتحديد نسبة إنتاج الشركات الشاكية لإثبات مدى تمثيلهم للصناعة المحلية مع تحديد موقف كل شركة من الشكوى، مع إرفاق خطابات التأييد، أو المعارضة إن وجدت، مع إستيفاء بيانات العناوين والهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.

" مثال (1) يوضح كيفية حساب نسبة تمثيل الصناعة المحلية "

	الإنتاج	النسبة
الشركة الشاكية	8000	% 55
شركة أخرى منتجة أ	4500	% 31
شركة أخرى منتجة ب	1400	%10
شركة أخرى منتجة ج	650	% 4
الإجمالي	14550	% 100

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند إعداد الشكوى)

تمثيل الصناعة

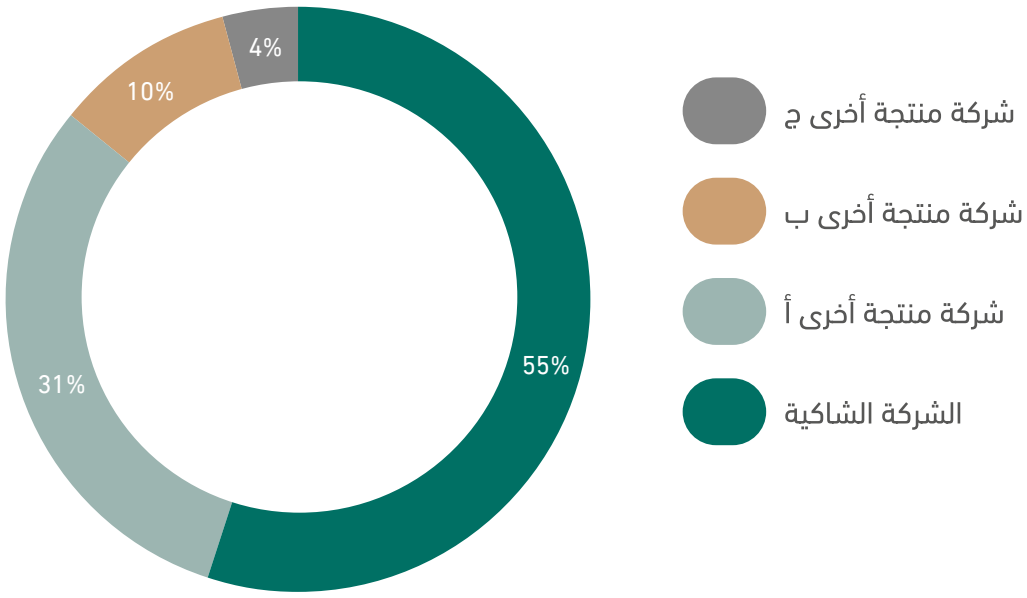

يوضـح المثال السـابق أن الشـركة الشـاكية تمثل الصـناعة المحلية بإعتبارها تقوم بإنتاج المنتجات المشابهة بنسبة كبيرة من مجموع الإنتاج المحلي من تلك المنتجات.

ويتم تقديم بيان الإنتاج الفعلي عن العام الأخير لجميع الشـركات المنتجة للمنتج المشـابه داخل دول مجلس التعاون (بما فيها الشركة الشاكية) مع تحديد نسبة إنتاج كل شركة، وتعتبر الشكوى مقدمة من الصـناعة أو نيابة عنها، إذا كانت مؤيدة من المنتجين المحليين بالسـوق الخليجي والذي يمثل مجموعهم أكثر من 50 % من مجموع المنتجين المحليين المؤيدين والمعارضين للشكوى، ويتعين أن يمثل المنتجين المحليين المؤيدين للشـكوى نسـبة 25 % على الأقل من إجمالي الإنتاج الخليجي للمنتج، مع العلم بأن الفئات التالية قد لا تعتبر ضمن الصناعة المحلية.

- المنتجون ذوي الصلة بمستوردي المنتج المعني.
- المنتجون ذوي الصلة بالمصدر الأجنبي.
- المنتجون الذين قاموا باستيراد المنتج المعني خلال فترة التحقيق.

القسم الثاني: بيانات إثبات الإغراق

تعريف الإغراق:

يعد المنتج مغرقاً إذا كان سعر تصديره إلى بلد عضو آخر أقل من سعر بيعه في مجرى التجارة العادية في السوق المحلي لبد المصدر / المنتج، ولتحديد وجود إغراق من عدمه يتم حساب الفرق ما بين القيمة العادية في السوق المحلي لبلد التصدير، وسعر التصدير إلى الدولة المستوردة، فإذا وجد فارق لصالح القيمة العادية يزيد عن 2 % مقارنة بسعر التصدير يكون هناك دليل إيجابي على وجود إغراق.

القيمة العادية:

القيمة العادية هي سعر بيع المنتج المستورد داخل السوق المحلي لبلد المصدر أو المنتج، وغالباً ما يتم حسابه عند باب المصنع، إلا أنه قد يتم تحديد مستوى تجاري آخر مثل سعر بيع الجملة أو التجزئة، ويتم ذلك وفقاً للمستوى التجاري الذي سيتم على أساسه المقارنة بين القيمة العادية وسعر التصدير، ويتم تقديم المعلومات والبيانات عن شروط وظروف البيع.

ملاحظات هامة:

يتم الاعتماد على سعر البيع المحلي في دولة التصدير لحساب القيمة العادية عندما يقوم المصدر ببيع المنتج المعنى داخل السوق المحلي لبلد التصدير بكميات مناسبة تسمح بمقارنة عادلة وبسعر يغطي تكلفة إنتاجه.

يتم تحديد المستوى التجاري للسعر ثم يتم عمل التسويات اللازمة للسعر للوصول به إلى مستوى باب المصنع على سبيل المثال:

- القيمة المضافة، ضريبة المبيعات.
- هامش الربح لتاجر التجزئة.
- أي ضرائب محلية أخرى.
- الشحن بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة.
- مصاريف تاجر التجزئة.
- هامش الربح لتاجر الجملة.
- مصاريف تاجر الجملة.
- الشحن بين الموزع وتاجر الجملة.
- مصاريف الموزع.
- هامش الربح الخاص به.
- الشحن بين المنتج والموزع.

مثال لحساب القيمة العادية:

إذا افترضنا أن سعر بيع التجزئة داخل البلد المعني 450 دولار ويتم دفع ضريبة أو رسوم على القيمة المضافة بنسبة 10% وهامش ربح تاجر التجزئة بالإضافة إلى المصروفات الأخرى 15% وهامش ربح تاجر الجملة بالإضافة إلى تكلفة النقل والتأمين 15% يتم حساب القيمة العادية (سعر البيع باب المصنع) على النحو التالي:

جدول القيمة العادية

البيان	الموديل
سعر التجزئة	**450.00**
ضريبة القيمة المضافة	%10
السعر قبل ضريبة القيمة المضافة	409.09
هامش التجزئة (مصروفات أخرى)	%15
سعر بيع الجملة	**355.73**
ربح تاجر الجملة (النقل + التأمين)	%15
سعر البيع باب المصنع	**309.33**

سعر التصدير:

هو السعر المتفق عليه بين المستورد والمصدر وهو السعر الموضح بفاتورة الاستيراد، ويتم الرجوع بسعر التصدير إلى باب المصنع المصدر وعمل التسويات الحسابية اللازمة لذلك.

يتم عمل التسويات الحسابية اللازمة على سعر التصدير للوصول به إلى مستوى باب مصنع، كما يجب إيضاح مصدر جميع البنود المستخدمة في إعداد التسويات وتقديم ما يدعم ذلك مستندياً مع تحديد شروط وظروف البيع (على سبيل المثال (FOB، C&F،CIF)، ومصدر المعلومات، وفي حالة وجود أكثر من نوع أو صنف فيجب ذكر المعلومات عن كل الأنواع أو الأصناف إن أمكن.

المقارنة العادلة:

يتم تحديد الإختلافات في الخصائص المادية وشروط وظروف البيع بين المنتج المعنى المباع محلياً في بلد التصدير والمنتج المعنى المصدر من أجل إجراء مقارنة عادلة بين القيمة العادية وسعر التصدير، وعند دراسة وجود إختلاف يجب مراعاة ما يلي:

- أن تتم المقارنة بين الأسعار لنفس أنواع المنتج وعلى نفس المستوى التجاري.
- تقدير كافة فروق التكلفة التي تؤثر على المقارنة بين أسعار مبيعات التصدير والمبيعات المحلية.
- في حالة إفتراض وجود فروق كبيرة في الخصائص المادية بين المنتج المعني والمنتجات المباعة في السوق المحلي لدي الدولة المصدرة، فمن الأفضل تقدير هذه الفروق على أنها فروق في التكلفة.

هامش الإغراق:

يتم حساب هامش الإغراق من خلال مقارنة سعر التصدير والسعر المحلي عادة عند مستوى باب المصنع، بعد عمل جميع التسويات الحسابية اللازمة على الأسعار للوصول بها إلى مستوى باب المصنع.

هامش الإغراق

الدولة	الشركة	القيمة العادية	سعر التصدير	مقدار الإغراق	القيمة CIF	هامش الإغراق كنسبة من القيمة CIF
xxxxxx	xxxxxx	100	85	15	90	%17

في حالة تعدد مصادر الواردات المغرقة من منتجين مصدرين مختلفين في دولة ما يتم حساب هامش إغراق منفرد لكل منتج مصدر متعاون على حده ثم يتم عمل هامش موحد لكل دولة لكي يفرض على باقي الشركات غير المتعاونة.

في حالة وجود أصناف متعددة للمنتج المعنى يتم حساب متوسط مرجح لهوامش الإغراق لينتج عنها هامش إغراق واحد على كل أصناف المنتج مع ملاحظة تقديم جميع الحسابات التي تمت إلى الوصول لهذا الهامش.

القسم الثالث: بيانات إثبات الضرر

بيانات إثبات الضرر تعتبر بيانات سرية تعبأ بنسخة الشكوى السرية فقط على أن تحتوي النسخة غير السرية من الشكوى على مؤشرات تعكس البيانات السرية.

تتعلق بيانات هذا القسم بتطور الأداء الاقتصادي للشركة الشاكية في المنتج المشابه فقط، فإذا كانت الشركة تقوم بإنتاج منتجات أخرى غير المنتج المشابه يتم استبعاد أي بيانات متعلقة بمنتجات أخرى، فيما عدا البيانات التي لا يمكن فصلها مثل: العائد على الاستثمار، والتدفقات النقدية، وغيرها من المؤشرات الخاصة بالشركة ككل، كما يتم تقديم البيانات الفعلية وليست التقديرية إلا في بعض الحالات الخاصة بحالات التهديد بالضرر.

الصناعة المحلية:

تعنى الصناعة المحلية المنتجون المحليون للمنتجات المشابه للمنتج المستورد والذين يمثل مجموع إنتاجهم نسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج المحلي من هذا المنتج داخل السوق المحلي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

السوق المحلي:

هو السوق المحلي لدول مجلس التعاون ككل ويتم دائماً الإشارة إلى أن السوق المحلي لدول مجلس التعاون هو سوق واحد.

فترة تقييم الضرر:

هي الفترة التي يتم تقديم البيانات المالية والمؤشـــرات الاقتصـــادية للصـــناعة المحلية عن المنتج المشـابه لتوضـيح الضـرر الواقع على الصـناعة المحلية نتيجة الواردات المغرقة (عادة ما تكون ما بين ثلاث وخمس سنوات)، ويمكن تقديرها لأقرب فترة ممكنة.

جميع البيانات الواردة بهذا القســـم يتم إدراجها على شـــكل جداول منفصـــلة كالموضـــحة بنموذج الشكوى ثم التعليق عليها وعمل نسخة غير سرية من هذه الجداول على النحو التالي:

جدول تكلفة الإنتاج (النسخة السرية)

	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
تكلفة الإنتاج (بالريال)	435	485	502	545

جدول تكلفة الإنتاج (النسخة غير السرية)

	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
تكلفة الانتاج	%100	%111	%115	%125

تطور حجم الواردات من المنتج محل الشكوى:

حيـث يتم تقـديم بيـانـات عن تطور حجم (كميـة) الواردات من المنتج المعني من الـدول المعنيـة (المغرقة) مؤيدة مســتنديا خلال فترة التحقيق في الضــرر مع توضــيح مصــدر البيانات الذي لا بد أن يكون مصدر رسمي من الجهات الحكومة المختصة بإحصاء البيانات مثل (الهيئة العامة للإحصاء) ثم

بحث تطور حجم الواردات وعقد مقارنة بين حجم الواردات (كمية) خلال الســـنوات المختلفة بفترة التحقيق في الضرر.

الزيادة المطلقة والنسبية للواردات المغرقة:

أولا: الزيادة المطلقة:

يتم إدراج حجم الواردات (كمية) من الدول المعنية (المغرقة) خلال فترة تقييم الضـــرر، ويتم إدراج التعليق على زيادة الواردات خلال فترة التحقيق في الضرر ويمكن للشاكي عقد المقارنة من سنة إلى أخرى أو سنة أساس.

ثانيا: الزيادة النسبية:

يتم إدراج حجم الواردات (كمية) من الدول المعنية (المغرقة) خلال فترة تقييم الضـــرر، وإدراج حجم (كمية) إنتاج الصـناعة المحلية، ثم يتم حسـاب نسـبة الواردات إلى إنتاج الصـناعة المحلية من المنتج المشابه خلال فترة التحقيق في الضرر، والتعليق على تطور تلك النسبة من حيث الانخفاض والارتفاع كما هو موضح بالجدول التالي:

بيان	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
دولة أ	3000	4000	4200	8000
دولة ب	5000	5500	6000	8700
اجمالى الواردات المغرقة (محل الشكوى)	8000	9500	10200	16700
الواردات الاخرى غير المغرقة	900	1000	950	1300
اجمالي الواردات	8900	10500	11150	18000
الزيادة في الواردات محل الشكوى (%)	%100	%119	%128	%209
الإنتاج الخليجي من المنتج المشابه	17230	18100	17500	14000
الزيادة النسبية للواردات إلى الإنتاج	%46	%52	%58	%119
المؤشر	%100	%113	%126	%257

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند إعداد الشكوى)

الزيادة المطلقة في الواردات المغرقة

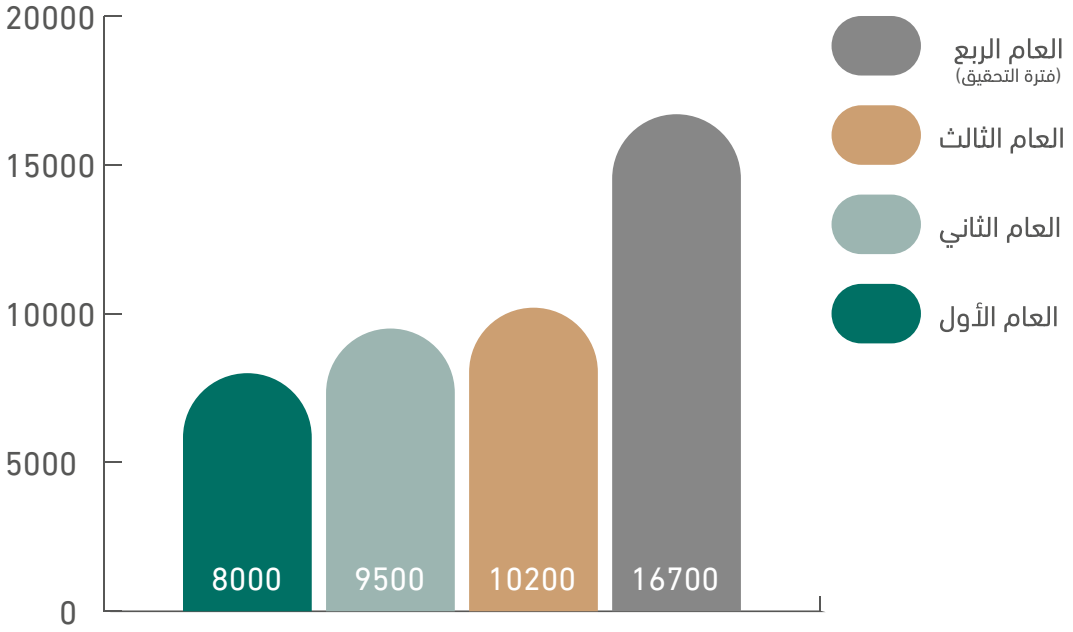

الزيادة النسبية للواردات إلى الإنتاج

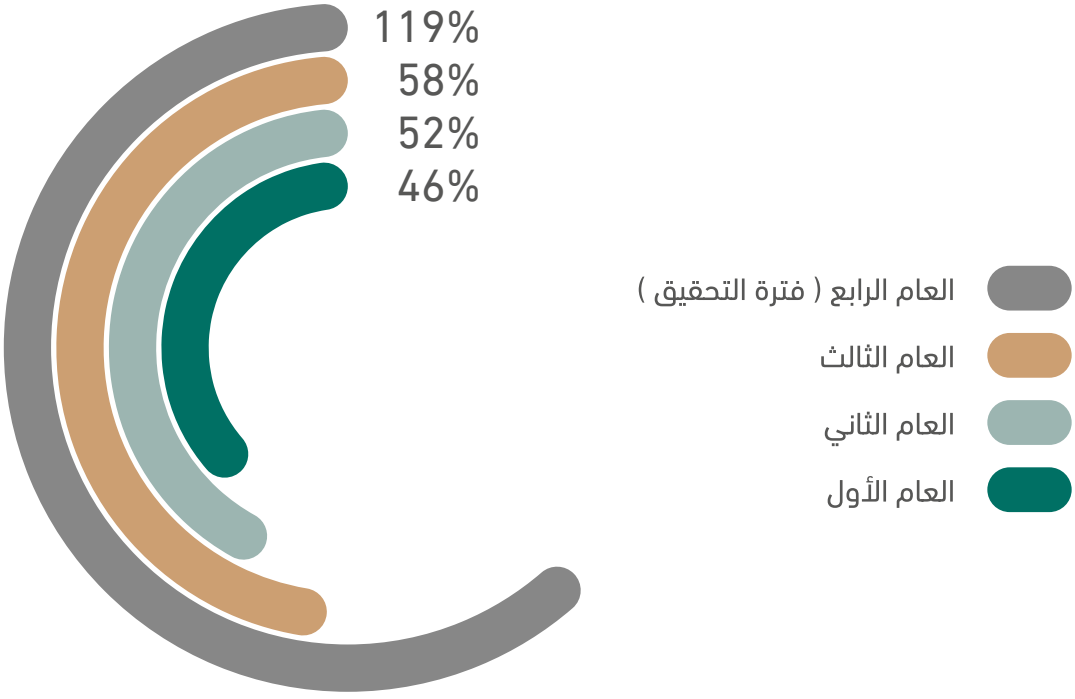

وفي حالة أن يكون العام الحالي غير مكتمل يتم تقديم بيان الواردات حتى أقرب فترة متاحة من العام الحالي بالإضافة إلى تقديم بيانات نفس الفترة من العام السابق كفترة مقارنة على أن يتم إستكمال باقي السنة خلال التحقيق كما هو موضح بالجدول التالي:

بيان	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	9 أشهر من العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
دولة أ	3000	4000	4200	4000	8000
دولة ب	5000	5500	6000	5500	8700
اجمالى الواردات المغرقة (محل الشكوى)	8000	9500	10200	9500	16700
الواردات الاخرى غير المغرقة	900	1000	950	700	1300
اجمالي الواردات	8900	10500	11150	10200	18000
الزيادة فى الواردات المغرقة (%)	%100	%118	%125	%100	%176
الإنتاج الخليجى من المنتج المشابه	17230	18100	17500	15000	9230
الزيادة النسبية للواردات إلى الإنتاج	%46	%52	%58	%63	%181
المؤشر	%100	%113	%126	%100	%286

يوضح المثال السابق زيادة مؤشر نسبة الواردات إلى الإنتاج خلال الـ(9) أشهر الأولى من العام الحالي بنسبة 176 % بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق (العام الثالث).

إجمالي السوق الخليجي والحصة السوقية داخل السوق الخليجي:

هو الســوق المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي ويتم دائماً التعليق على الســوق المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي كســوق واحد وفقاً للنظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضــية والوقائية لدول مجلس التعاون ويمثل الســوق المحلي لدول مجلس التعاون المبيعات المحلية للصناعة الشاكية بالإضافة إلى باقي مبيعات الصناعة المحلية الأخرى مضافاً إليهما جميع الواردات من كافة المصادر.

حجم الســوق الخليجي الظاهري = (المبيعات المحلية للصــناعة الشــاكية + المبيعات المحلية الأخرى داخل دول المجلس + اجمال الواردات من كافة المصادر).

ويتم إدراج جـدول يحتوي على كمية المبيعات المحلية والتعليق عليها خلال فترة تقييم الضــرر وتوضــيح مدى تأثير زيادة الواردات عليها، كما يتم إدراج تعليق على تطور حصــة مبيعات الصــناعة المحلية داخل الســوق المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي ومقارنتها بتطور حصــة الواردات من كافة المصادر داخل السوق المحلي.

بيان	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
حجم المبيعات الخليجية للشاكي	13500	14200	14800	9340
حجم مبيعات المنتجين الخليجيين الآخرين (مقدرة)	1270	1820	1100	950
حجم الواردات المغرقة	8000	9500	10200	16700
حجم الواردات الاخرى غير المغرقة	900	1000	950	1300
اجمالي السوق الخليجي الظاهري	23670	26520	27050	28290
الحصة السوقية لمبيعات الشاكي (%)	%57	%54	%55	%33
الحصة السوقية لمبيعات المنتجين الاخرين(%)	%5	%7	%4	%3
الحصة السوقية للواردات المغرقة (%)	%34	%36	%38	%59
الحصة السوقية للواردات الاخرى غير المغرقة (%)	%4	%4	%4	%5

ومن ثم التعليق على الجدول وتطور كمية المبيعات وحصتها السوقية داخل السوق المحلي لدول المجلس وكذلك كمية الواردات وتطور حصتها السوقية داخل السوق المحلي مع عدم ذكر الحصص السوقية لعناصر السوق للحفاظ على البيانات السرية والتعبير عنها بالتغير في مؤشرات تلك الحصص.

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند إعداد الشكوى)

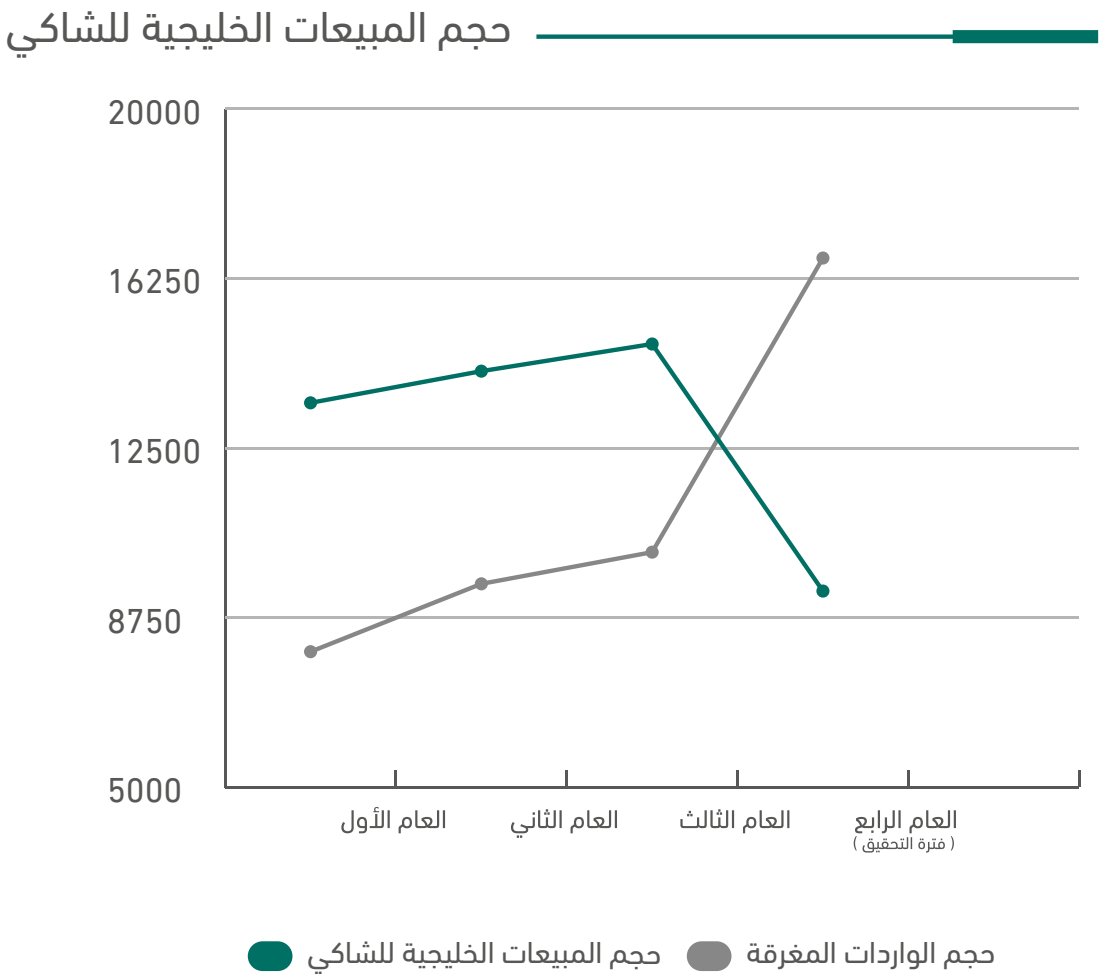

الحصة السوقية

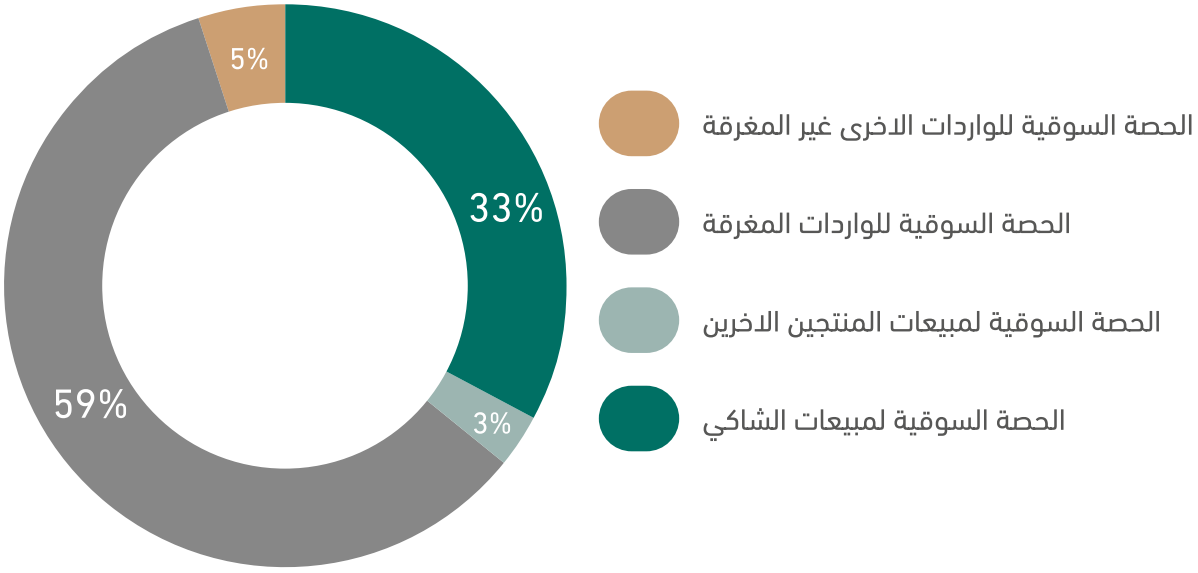

الآثار السعرية

1. الفرق السعري:

يقصد بالفرق السعري بيع المنتج المغرق داخل السوق المحلي الخليجي بسعر يقل عن سعر بيع المنتج المحلي المشابه الذي تنتجه الصناعة المحلية الخليجية على نفس المستوى التجاري (باب المصنع = باب مخازن المستورد).

ويتم حساب الفرق السعري ثم التعبير عنه بنسبة الفرق السعري إلى أسعار المبيعات المحلية وذلك حفظاً على سرية البيانات.

يتعين على مقدم الشكوى أن يقدم دليل على وجود فرق سعري موضحاً ما إذا كان المنتج المستورد المعني قد تم بيعه بالسوق المحلي بأسعار تقل عن أسعار المنتج المشابه المباع من قبل

مقدم الشـكوى. لهذا الغرض يمكن إسـتخدام بيانات الاسـتيراد، وقوائم الأسـعار، وعروض الأسـعار، والفواتير، أو غيره من أدلة موثقة من أجل تبرير وجود فرق سعري.

طريقة حساب الفرق السعري

$$\frac{\text{(متوسط سعر بيع المنتج الخليجي المشابه – متوسط سعر المنتج الاجنبي)}}{\text{متوسط سعر بيع المنتج الخليجي المشابه}} \times 100$$

مثال:

سعر البيع المنتج المستورد 100، سعر البيع المحلي 120

نسبة الفرق السعري = **(120- 100) ÷120× 100 = 17 %** تقريباً

يتم عمل تسـويات وحسـابات خاصـة بالفرق السـعري لتوحيد المسـتوى التجاري مثلاً باب المصـنع للمنتج المحلي ومخازن المستورد للمنتج المستورد، لذا لا بد من ذكر التسويات على الأسعار وكذلك المستندات المؤيدة لها.

2. الخفض السعري للأسعار المحلية:

قد تضـطر الصـناعة المحلية إلى تخفيض أسـعار البيع المحلية نتيجة لزيادة الواردات المغرقة ذات الأسعار المنخفضة بالسوق المحلي لذلك يتم حساب المتوسط المرجح لأسعار البيع المحلية ويتم

عقد مقارنة بين المتوسط المرجح لأسعار الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق في الضرر والتعليق عليها لتوضيح مدى زيادة أو انخفاض الأسعار.

3. منع الأسعار المحلية من الزيادة (الكبت السعري):

قد تكون هناك زيادة في الأسعار المحلية ولكنها لا تتناسب مع زيادة التكلفة وبالتالي فقد منعت الواردات المغرقة الصناعة المحلية من زيادة أسعارها بصورة مناسبة، لذلك يتم عمل نسبة التكلفة إلى سعر البيع خلال فترة التحقيق في الضرر وإذا تبين أن هناك زيادة في هذه النسبة دل ذلك على منع الأسعار المحلية من الزيادة. ويوضح الجدول التالي البيانات السابق الإشارة اليها:

بيان	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
متوسط أسعار الواردات المغرقة	120	123	117	112
متوسط أسعار البيع للمنتج الخليجى المشابه	117	120	123	125
الفرق السعري %	%3-	%3-	%5	%10
متوسط تكلفة الإنتاج للمنتج الخليجى	110	115	129	132
التكلفة كنسبة من متوسط أسعار البيع (%)	%94	%96	%105	%106

المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية:

أ. عوامل ومؤشرات تتعلق بحالة الصناعة مثل: المبيعات، والأرباح، والإنتاج، والحصة السوقية، والإنتاجية والعائد على الاستثمار، الطاقة المستغلة.

ب. عوامل تؤثر على الأسعار المحلية مثل: حجم هامش الإغراق، التدفق النقدي، والمخزون والعمالة والأجور، والنمو، والقدرة على زيادة رأس المال، والاستثمارات.

ويتم دراسة أثر الواردات المغرقة على تلك المؤشرات مجتمعة، وكذا بين المؤشرات بعضها البعض، ولا يلزم أن تكون كافة هذه المؤشرات الاقتصادية سلبية لتثبت وجود ضرر مادي.

إن تقديم مؤشرات الضرر على شكل جداول يعد من أفضل وسائل تقديم البيانات حيث أن سلطة التحقيق تقوم بدراسة أغلبية مؤشرات الضرر على أساس سنوي، ويفضل تقديم البيانات ذات الصلة على نفس الأساس.

أولا: عوامل ومؤشرات تتعلق بحالة الصناعة:

1. المبيعات المحلية والحصة السوقية

يتم إدراج كمية المبيعات المحلية والتعليق عليها خلال فترة تقييم الضرر وتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة، يتم إدراج تعليق على الحصة السوقية لكل من المبيعات المحلية للشركة الشاكية ومقارنتها بالحصة السوقية للواردات المدعى بإغراقها خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
المبيعات الخليجية للشاكى (كمية)	13500	14200	14800	9340
الحصة السوقية لمبيعات الشاكي %	%57	%54	%55	%33

يتم إدراج كمية وقيمة المبيعات المحلية والتعليق عليها خلال فترة تقييم الضرر وتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة، يتم إدراج تعليق على الحصة السوقية لكل من المبيعات المحلية للشركة الشاكية ومقارنتها بالحصة السوقية للواردات المدعى بإغراقها خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة.

2. الربحية:

يتم إدراج الربحية الإجمالية وربحية الوحدة سـواء الإجمالية أو الصـافية خلال فترة التحقيق في الضـرر ثم التعليق على تطورها ودراسة تأثير زيادة الواردات المغرقة على ربحية الشركة.

يتم إدراج الربحية الإجمالية وربحية الوحدة سـواء الإجمالية أو الصـافية خلال فترة التحقيق في الضـرر ثم التعليق على تطورها ودراسة تأثير زيادة الواردات المغرقة على ربحية الشركة.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
الربح/ الخسارة (عملة)	1200	1250	1300	400-

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند إعداد الشكوى)

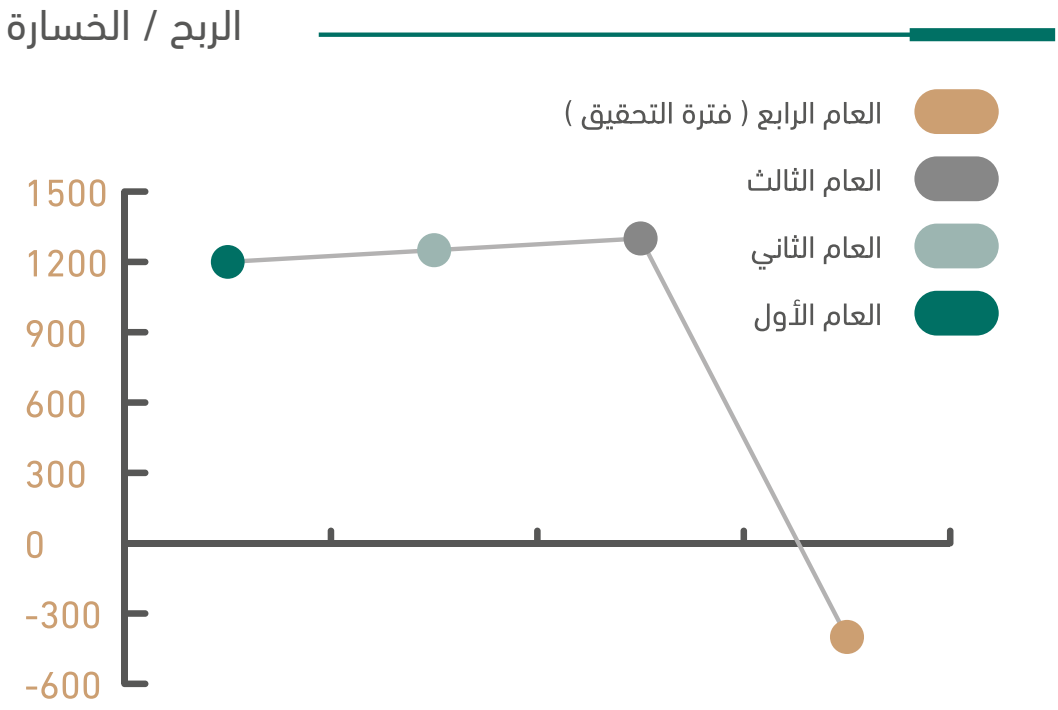

3. الإنتاج والطاقة المستغلة:

يتم إدراج حجم الإنتاج خلال فترة التحقيق في الضـرر والتعليق على تطورها وتوضـيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة على الإنتاج المحلي، كما يتم حســاب معدل اســتغلال الطاقة على النحو التالي (الإنتاج الفعلي مقســومة على الطاقة الإنتاجية المتاحة) لفترة التحقيق في الضــرر ثم التعليق على تطور المعدل لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة مع العلم بأنه:

- في حالة قيام الشركة الشاكية باستيراد المنتج المعني يتم إدراج دولة المنشأ أو التصدير بالقيم والكميات مع ذكر الكمية والقيمة وأسباب الاستيراد.
- في حالة قيام الشركة الشاكية بشراء المنتج المعني من مصدر آخر بدول المجلس يتم إدراج كمية وقيمة تلك المشتريات مع ذكر أسباب الشراء.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
الإنتاج للصناعة الخليجية	17230	18100	17500	14000
الطاقة الإنتاجية القصوى (حجم)	20000	20000	22000	22000
الطاقة المستغلة (%)	%86	%91	%80	%64

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند إعداد الشكوى)

الطاقة المستغلة

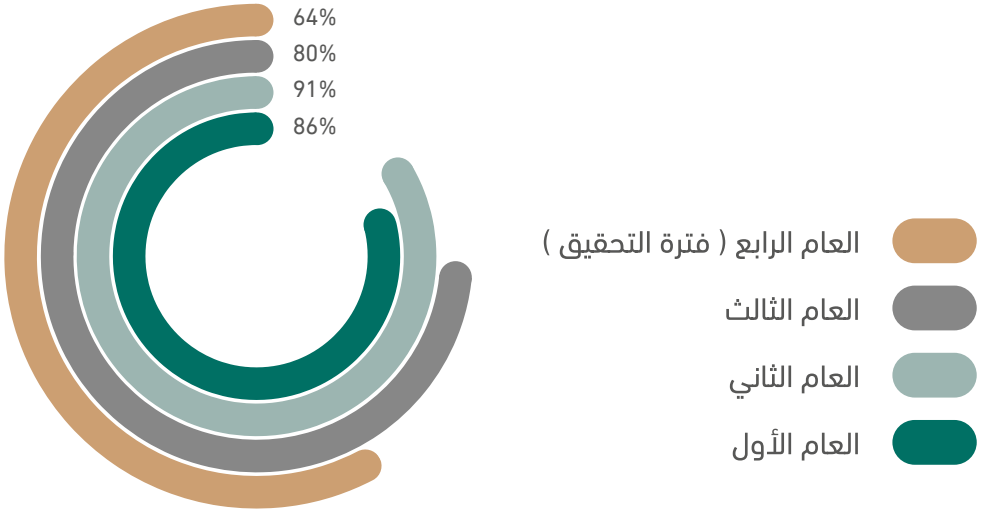

4. العائد على الاستثمار:

يتم إدراج تعليق على معدل العائد على الاستثمار مع توضيح المعادلة المستخدمة لحساب المعدل خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
إجمالي الاستثمار	20258.96	20165.69	19002.59	16008.96
العائد على الاستثمار (%)	%6	%5	%3	%2-

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند إعداد الشكوى)

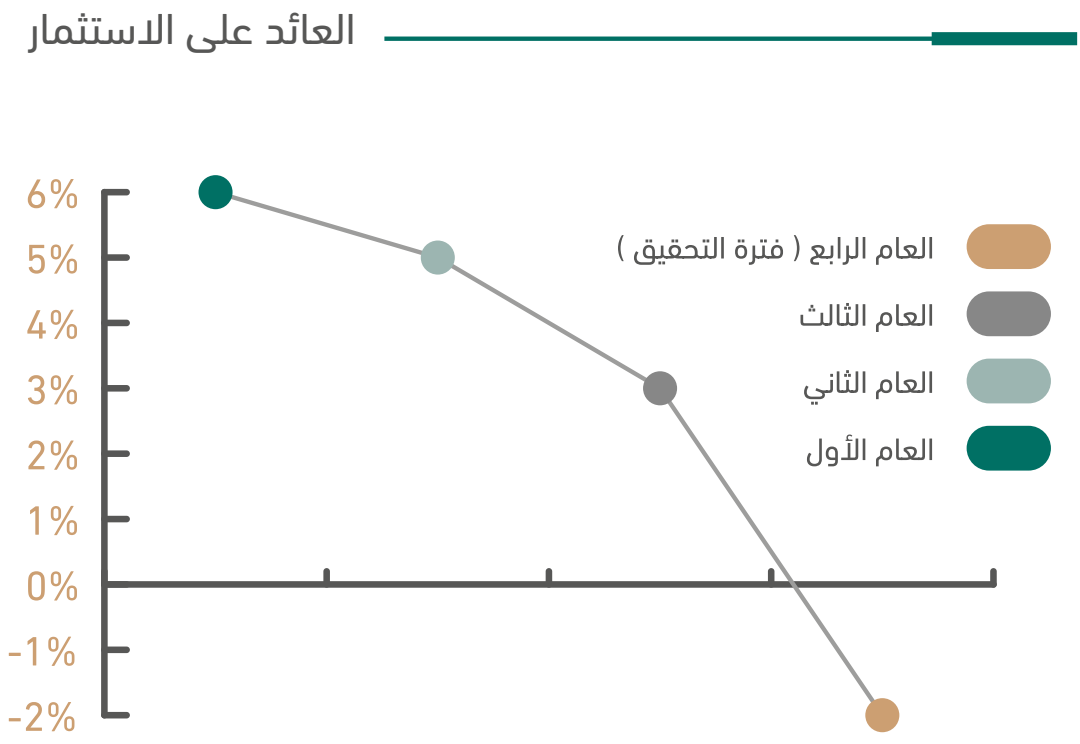

يتم تقديم نسخة من القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) عن فترة تقييم الضرر بالكامل.

ثانيا: عوامل تؤثر على الأسعار المحلية:

1. حجم هامش الإغراق:

يتم إدراج تعليق تأثير حجم هامش الإغراق للواردات من الدول المعنية حيث يتم إدراج هامش الإغراق الذي تم حسابه بقسم الإغراق وتوضيح مدى تأثير الإغراق على المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية.

2. التدفقات النقدية:

يتم إدراج تعليق على التدفقات النقدية عن النشاط الجاري خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
التدفق النقدي	1025682	958685	925632	692156

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند إعداد الشكوى)

التدفق النقدي

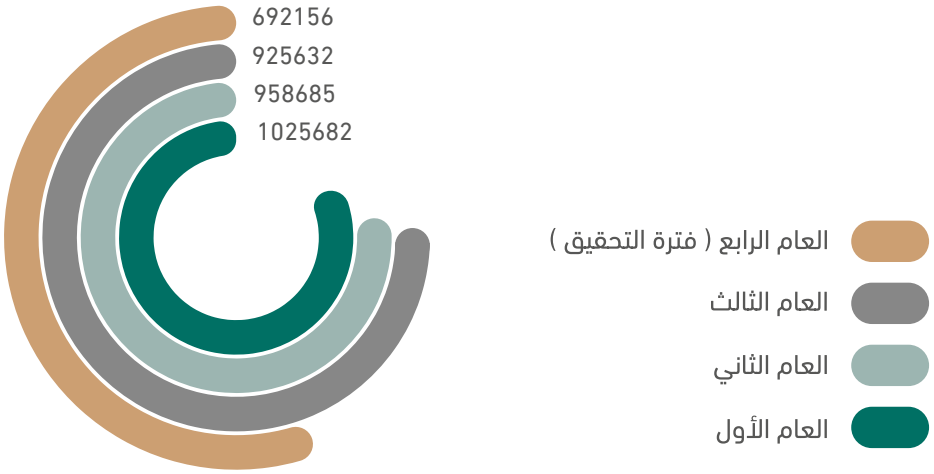

ويتم تقديم نسخة من قائمة التدفقات النقدية للشركة عن فترة تقييم الضرر بالكامل.

3. المخزون:

يتم إدراج حجم مخزون نهاية المدة من المنتج المشـابه خلال فترة تقييم الضـرر والتعليق على تطوره لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة والمقصود بالمخزون هناك مخزون الإنتاج التام فقط.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
مخزون تام آخر المدة	560	540	510	1400

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند إعداد الشكوى)

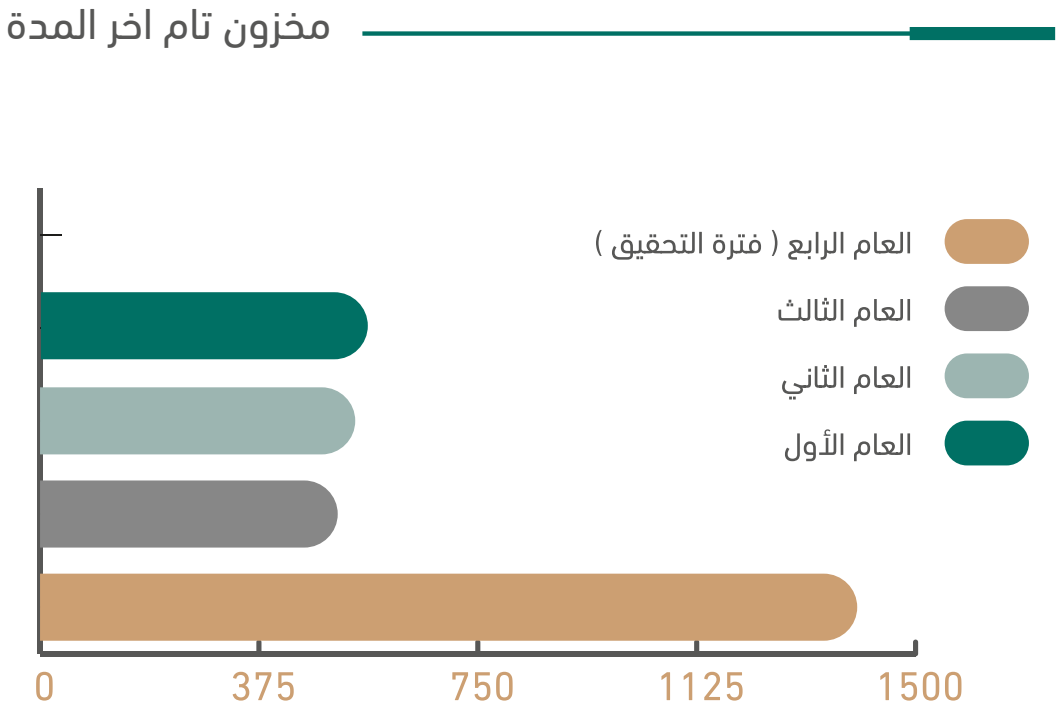

4. العمالة، الإنتاجية، الأجور:

يتم إدراج تعليق على تطور عدد العمالة المباشـــرة فقط التي تعمل في المنتج المشـــابه خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة.

يتم إدراج تعليق على تطور الأجور المباشـرة التي تخص العمالة في المنتج المشـابه خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة.

يتم إدراج تعليق على تطور إنتاجية العمال خلال فترة تقييم الضـــرر لتوضـــيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
العمالة (عدد)	500	500	480	320
الأجور (عملة)	715	718	741	690
الإنتاجية	34	36	36	29

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند إعداد الشكوى)

الإنتاجية (طن/عامل)

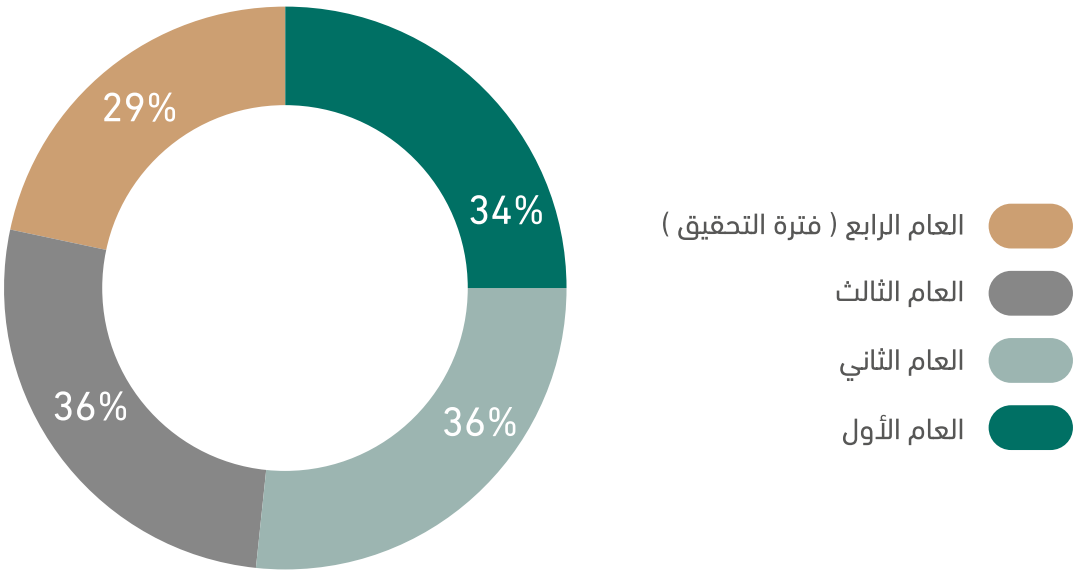

تحســـب الإنتاجية عن طريق قســـمة الإنتاج لكل ســـنة على عدد العاملين ويتم التعليق على هذه النسبة خلال فترة التحقيق في الضرر.

5. القدرة على النمو:

يتم التحليل والتعليق على هذه المؤشـــرات التي تشـــير إلى النمو (أو عدم القدرة على النمو) خلال الفترة الزمنية المحددة، على ســـبيل المثال يتم التحليل والتعليق على ما كان يحدث مع كميات المبيعات وعوائد المبيعات وحصتك السوقية في حال فقدانك للعملاء، الخ.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
إيراد المبيعات	1258930	1505962	1582313	700569
النمو (%)	%100	%120	%126	%56

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند إعداد الشكوى)

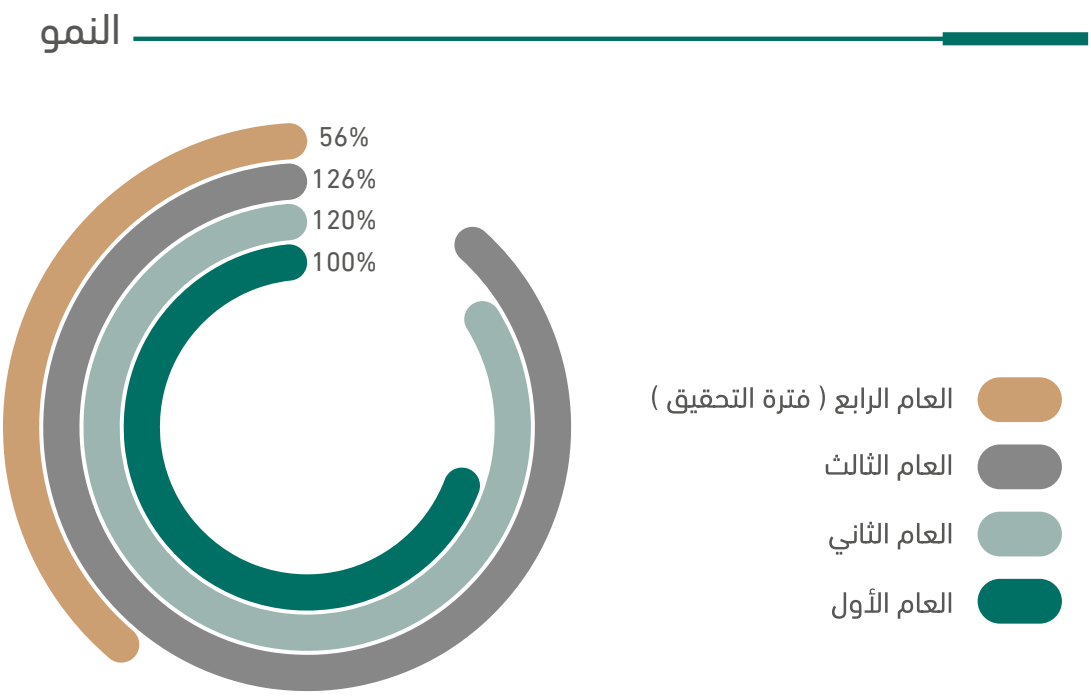

6. القدرة على زيادة رأس المال أو الاستثمارات:

يتم إدراج تعليق على قدرة الشـــركة على زيادة رأس المال أو الاســـتثمارات خلال فترة تقييم الضـــرر وتوضـــيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة عليها كما يتم توضـــيح المعدلات المالية المســـتخدمة لقياس قدرة الشركة على زيادة رأس المال.

القسم الرابع: العلاقة السببية

يقوم الشـاكي بتوضـيح العلاقة السـببية بين الواردات المغرقة والضـرر المادي الواقع عليه، وله في سـبيل ذلك توضـيح أثر الواردات المغرقة، وبحث العوامل الأخرى بخلاف الواردات المغرقة، والوصول إلى نتيجة بشأن العلاقة السببية.

أولا: أثر الواردات المغرقة:

يقوم الشـاكي بالتعليق على زيادة الواردات المدعى بإغراقها، وكذلك تطور حصـته السـوقية داخل السوق المحلي لدول المجلس، كما يقوم بالتعليق على أسعار تلك الواردات داخل السوق المحلي.

ثانيا: أثر العوامل الأخرى للضرر:

ليس من الضـروري أن تكون الواردات المدعي بإغراقها هي السـبب الوحيد لحدوث الضـرر، فقد توجد عوامل أخرى قد أدت إلى الضـرر الذي تعاني منه الصـناعة المحلية، لذا يتعين التعليق على تأثير العوامل الأخرى مثل: انكماش الطلب، والتغيرات في أنماط الاسـتهلاك، وممارسـة التجارة التقييدية، والتطور في التكنولوجيا، والواردات من الدول الأخرى، ومبيعات التصـدير، والإنتاجية، وغيرها من الأسباب الأخرى للضرر.

ثالثا: نتيجة العلاقة السببية:

يتم إدراج تعليق شـامل على الواردات المغرقة وأسـعارها داخل السـوق المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي وحصـتها السـوقية خلال فترة التحقيق في الضـرر ومدى تأثيرها على المؤشـرات الاقتصـادية للصناعة المحلية خلال العام الحالي لتوضيح العلاقة السببية.

خاتمة

تأمل الهيئة العامة للتجارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية أن يكون هذا الدليل إضافة جديدة للإصدارات التي تناولت هذه الموضوعات التي تحظى باهتمام بالغ وكبير من الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية.

ويكون عوناً للمنتجين السعوديين والخليجيين لفهم أسس وقواعد ومبادئ قضايا المعالجات التجارية وفقاً لاتفاقات منظمة التجارة العالمية (WTO).

كما تأمل الهيئة في حالة وجود أي استفسار حول هذا الدليل أن يوجه إلى:

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
وكالة المعالجات التجارية
بريد إلكتروني: business_support@gaft.gov.sa

والله ولي التوفيق